الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 14 صفر 1427 هـ 15 مارس 2006 العدد 9969

بريد طباعة

الأسهم السعودية تقف على آخر نقاط الدعم وتتلقى قرارا رسميا لنجدتها

بورصة دبي تهوي أكثر من 11% لأدنى مستوى وتخسر 9 مليارات دولار

جدة: محمد الشمري دبي: عصام الشيخ عمان: محمد علاونة مسقط : احمد باتميرة الكويت: القاهرة «الشرق الأوسط»> الأسهم السعودية: توقف مؤشر سوق الأسهم السعودية بنهاية تعاملات أمس، عند آخر نقاط الدعم وهي 14900 نقطة، بعد أن كاد كسر هذه النقطة، قبل دخول سيولة في الساعة والنصف الأخيرة من التداولات. ويأتي ذلك فيما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 6.9 مليون سهم، بقيمة تجاوزت خمسة مليارات ريال بقليل، إثر تنفيذ 79.1 ألف صفقة.

في هذه الأثناء ناقش خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في اجتماع له مع أعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى تداعيات وضع سوق الأسهم، وأعرب عن ثقته بمتانة الاقتصاد السعودي وقدرته على النمو.

وساعد تحرك رسمي تمثل في توجيه البنوك بعدم تسييل المحافظ الحاصلة على تسهيلات بنكية، على توقف المؤشر عند نقطة دعم قوية، فيما يعتبر هذا التحرك تجاوبا مع إشارات الاستغاثة التي أطلقتها السوق طلبا للنجدة منذ بداية الأسبوع الجاري.

وتعطي كل هذه التحركات إشارة واضحة لوجود توجه رسمي لإنقاذ الوضع المتفاقم في سوق الأسهم، وهو الأمر الذي من شأنه بعث الطمأنينة ودخول مزيد من الأموال لرفع الأسعار الغارقة في وحل القاع إثر هبوط لم تعرف له السوق مثيلا منذ عام 1985.

ومن المتوقع أن تتجاوب السوق مع النجدة الرسمية التي حصلت عليها أمس، لتنهي مسلسل الانهيار الذي واجهته منذ الثلث الأخير من تعاملات فبراير (شباط) الماضي، وهو ما يعني أن على المتعاملين قراءة كل هذه التحركات بشكل سليم، وأن تتضاعف ثقتهم بالموقف الرسمي الذي يجري اتخاذه لمصلحة سوق المال.

وأوضح لـ«الشرق الأوسط» يوسف قسطنطيني المدير التنفيذي لمركز خبراء البورصة في الرياض، أن سوق الأسهم التي تسير إلى الهاوية لن ينقذها سوى التحركات التي تجري على أعلى مستوى في الدولة.

ورحب قسطنطيني بهذه التحركات التي اعتبرها مدعاة لإعادة الثقة في السوق، خاصة بعد أن خصص الملك مناقشات المجلس الاقتصادي الأعلى لتداعيات وضع السوق بالتزامن مع صدور توجيهات عاجلة للبنوك تلزمها بعدم تسييل المحافظ الحاصلة على تسهيلات مالية.

وفي المقابل أوضح لـ«الشرق الأوسط» جار الله الجار الله وهو محلل مالي ومراقب دقيق لتعاملات سوق الأسهم، أن وقوف المؤشر عند نقطة مقاومة، يؤكد إمكانية توقف الانهيار، ومن ثم سلوك المسار الصاعد.

وعن أبرز ما تحتاج له السوق في هذا المرحلة، قال إنها تحتاج إلى أمرين لا ثالث لهما، الأول: تقليص عروض البيع، وضخ سيولة قادرة تكفي لرفع المؤشر إلى نقاط الأمان التي يحتاج لها.

وحذر الجار الله من صعود خفيف يتبعه تراجع يؤكد كسر مقاومة السوق، وهو ما سيعني بالتالي تغير كافة المقاييس التي يتم من خلالها التعامل مع وضع السوق التي كانت إلى وقت قريب تصنف ضمن أكبر 20 سوقا على مستوى العالم.

> الأسهم الإماراتية: عانت الأسهم الإماراتية امس بشدة وخاصة في سوق دبي المالي الذي اغلق على انخفاض تاريخي حاد وصل الى 11.7% ليفقد المؤشر القياسي للسوق نحو 82 نقطة الى 611.8 نقطة.

وأرجع محللون هذا الانخفاض الحاد الى عمليات تسييل للمحافظ ورغبة الكثير من المستثمرين بالخروج من السوق.

وشهدت الأسهم القيادية المدرجة في بورصة دبي انخفاضا وصل الى حده الأعلى في كثير من الحالات. وفقد سهم إعمار الذي يعتبر السهم القيادي للسوق اكثر من 7% من قيمته ليغلق على 15.55 درهم بتداول اكثر من 882 مليون درهم عليه، كما فقدت اسهم ابوظبي 4.4% من قيمتها مع اغلاق يوم امس حيث اغلق المؤشر على 4021 نقطة متأثرا بانخفاض اسهم قطاعي البنوك والصناعة بصورة اساسية. وقال وليد الشهابي كبير المحللين في شعاع كابيتال «ما نراه هنا هو عدوى تنتقل بين بورصات المنطقة».

وعانت الأسهم الخليجية باستثناء العمانية من انخفاضات قياسية يوم امس ايضا، مواصلة موجة من الهبوط مستمرة منذ عدة ايام. وبلغت خسائر اسهم دبي امس نحو 33.7 مليار درهم (9.2 مليار دولار) ليصل مجموع خسائرها في اليومين السابقين الى نحو 15 مليار دولار. وقال محلل في بنك الإمارات الدولي انه «لو لم تتماسك بعض الاسهم الكبيرة مثل بنك ابوظبي التجاري وبنك ابوظبي الوطني واتصالات لكان هبوط السوق أكبر مما شهدناه امس. واشار الى ان تضاعف التداولات ثلاث مرات يعكس مشاعر الذعر السائدة». وقال محلل آخر «الأسهم الإماراتية وصلت الى القاع ولكن لا يزال هناك تفاؤل ولو بسيطا بأن تستعيد السوق عافيتها». ويلقي مراقبون ومستثمرون باللائمة على عمليات اكتتاب أولي في السوق لشركتين ادت الى سحب السيولة من السوق في الوقت الذي كانت فيه الاسواق الاماراتية متماسكة رغم الهبوط المستمر ولكن ببطء منذ بداية العام الحالي.

وقالت مصادر مصرفية امس ان اكتتاب شركة «تمويل» جمع 275 مليار درهم فيما يتوقع ان يجمع اكتتاب شركة الاتصالات المتكاملة مبلغا يزيد على 300 مليار درهم. وقد انخفض مؤشر سوق الإمارات المالي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بنسبة 6.20% ليغلق على مستوى 5.103.14 نقطة وقد تم تداول ما يقارب 180 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 1.61 مليار درهم من خلال 13.154 صفقة. وقد سجل مؤشر قطاع التأمين انخفاضاً بنسبة 5.49%، تلاه مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنسبة 5.97%، تلاه مؤشر قطاع الخدمات انخفاضاً بنسبة 6.44%، تلاه مؤشر قطاع الصناعات انخفاضاً بنسبة 6.47%. وبلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها 59 من أصل 92 شركة مدرجة في الأسواق المالية. وحققت أسعار أسهم 3 شركات ارتفاعا في حين انخفضت أسعار أسهم 56 شركة بينما لم يحدث أي تغير على أسعار أسهم باقي الشركات.

وجاء سهم «إعمار» في المركز الأول من حيث الشركات الأكثر نشاطا حيث تم تداول ما قيمته 882 مليون درهم موزعة على 56.72 مليون سهم من خلال 3637 صفقة. واحتل سهم «أملاك» المرتبة الثانية بإجمالي تداول بلغ نحو 130 مليون درهم موزعة على 20.36 مليون سهم من خلال 1607 صفقة.

وحقق سهم «العالمية لزراعة الأسماك» أكثر نسبة ارتفاع سعري حيث أقفل سعر السهم على مستوى 5.19 درهم مرتفعا بنسبة 1.96%، وجاء في المركز الثاني من حيث الارتفاع السعري سهم «دبي الوطنية للتأمين» الذي ارتفع بنسبة 1.57 % ليغلق على مستوى 7.11 درهم للسهم الواحد من خلال تداول 8860 سهم بقيمة 62977 درهما.

وسجل سهم «دبي للتأمين» أكثر انخفاض سعري في جلسة التداول حيث أقفل سعر السهم على مستوى 61.45 درهم مسجلا خسارة بنسبة 14.95% من خلال تداول 6810 سهما بقيمة تلاه سهم «دبي التجاري» الذي انخفض بنسبة 14.89% ليغلق على مستوى 10 دراهم من خلال تداول 37847 سهما.

ومنذ بداية العام بلغت نسبة التراجع في مؤشر سوق الإمارات المالي 25.39% وبلغ إجمالي قيمة التداول 94.66 مليار درهم. و بلغ عدد الشركات التي حققت ارتفاع سعري 10 من أصل 92 و عدد الشركات المتراجعة 73 شركة. > الأسهم الكويتية: انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية 9. 382 نقطة مع نهاية إغلاق تداول أمس مواصلا بذلك تسجيل الأرقام الخاسرة ليستقر عند مستوى 4. 10057 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 6. 119 مليون سهم بقيمة نحو 2. 70 مليون دينار موزعة على 3842 صفقة نقدية.

وكان مؤشر السوق قد سجل عند ظهر أمس تراجعا حادا لينخفض عن سقف الـ10000 نقطة، غير أن عمليات تصحيح دفعت به إلى الأعلى قليلا ليخفض من خسائره مكتفيا عند نهاية الإقفال بـ 9. 382 نقطة والتي تعد الأدنى في تاريخه.

وجاء تراجع السوق خلال الفترة الماضية مع تراجع في أسعار أسهم الأسواق الخليجية التي تقدر قيمة الأموال التي تدار فيها نحو 9. 1 ترليون دولار أميركي فيما يقدر عدد المتداولين في هذه الأسواق الخليجية نحو خمسة ملايين مواطن.

من جانب اخر تجددت في الكويت أمس حالة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الأربعاء الماضي بعد التراجع التاريخي الجديد الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية والذي تجاوز 450 نقطة فبينما فشل مجلس الأمة (البرلمان) في عقد جلسة خاصة لبحث أوضاع البورصة بسبب مقاطعة الحكومة للجلسة احتشد عشرات المواطنين أمام مقر البرلمان على شارع الخليج العربي مطالبين بمعالجة الأوضاع التي نتج عنها خسائر فادحة وفقدان لمدخرات شريحة واسعة من المواطنين. وطالب رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في كلمة وجهها للمحتشدين بضرورة التأكيد على عدم التلاعب في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف استغلال الفرص من أجل تحقيق أرباح على حساب صغار المستثمرين مشيراً إلى أنه لا يوجد مانع في تخصيص جزء من الجلسة العادية المقررة الاثنين المقبل لمناقشة أوضاع البورصة.

وقال الخرافي في رده على ملاحظات وفد يمثل صغار المستثمرين إلتقاه أمس أن ما يحدث في سوق الأوراق المالية لا يمس سمعة الكويت الاقتصادية مشدداً على ضرورة عدم النظر إلى ما يحدث في السوق من منظور شخصي فقط ويجب أن تطرح جميع الملاحظات تمهيداً لنقل هذه المطالب والملاحظات إلى اللجنة المالية التي ستعقد اجتماعاً لها بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف الزلزلة مشيراً إلى أن لدى صغار المستثمرين ملاحظات حول سبب النزول أنهم يرون أن النزول ليس بسبب أوضاع اقتصادية معينة ولكن هناك عوامل أخرى أثرت على الوضع في السوق. > الأسهم الأردنية: هوت الأسهم الأردنية 3.19 في المائة في عمليات بيع لجني أرباح ووسط مخاوف من حركة تصحيحية جديدة، حسبما اكد متعاملون في السوق.

وقال وسيط إن سهم البنك العربي والذي يمثل وزنا كبيرا في القيمة السوقية الاجمالية تراجع أمس بنسبة 1.32 في المائة مشكلا ضغوط على مؤشر الاسعار الذي تراجع لمستوى 7262 نقطة.

وفي تعاملات اقل من المعدل اليومي وبحجم مقداره 54.9 مليون دينار، اغلقت اسعار اسهم 100 شركة على انخفاضات متفاوتة تركزت في قطاع الخدمات الذي فقد مؤشره ما نسبته 2.94 في المائة من قيمته، بعد ان تم تداول 9.5 مليون سهم في القطاع قيمتها 30 مليون دينار.

أما الشركات الخمس الأكثر انخفاضاً في أسعار أسهمها فهي الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية بنسبة 5,02%، وتطوير وتصنيع واستثمار المباني بنسبة 5,01%، وبيت المال للادخار والاستثمار للإسكان بنسبة 5%، وبنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن بنسبة 5%، واعمار للتطوير والاستثمار العقاري بنسبة 4,98%.

> الأسهم العمانية: في الوقت الذي شهدت فيه اسواق المال الخليجية تراجعا وانخفاضا في تداولاتها، شهد المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية أمس الثلاثاء ارتفاعا قدره 1.02 نقطة ليقفل على 5317.64 نقطة حيث بلغت قيمة التداول بسوق مسقط للأوراق المالية أمس 4 ملايين و 936 ألف ريال عماني. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي فنـادق الباطنة والوطنية للمنظفات وتأجير للتمويل وعبر الخليـج القابضة والأهلية التحويلية. اما الشركات الأكثر انخفاضا فهي العمانيـة للكيماويات وفنادق الخليـج عمان والشرقية للاسـتثمار وظفار للتأميـن وبنك عُمـان الدولـي. فيما بلغ سعر سهم الشركة العمانية للاتصالات 1.380 ريال مقارنة بـ 1.420 ريال سعر الإغلاق السابق. ورغم الارتفاع الذي شهده سوق مسقط، الا ان السوق مازال يعاني انخفاض اسهم بعض الشركات الرئيسية في السوق والذي ظل مستمرا لأكثر من ستة اشهر.

> الأسهم المصرية: لشقيقتها العربية، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى. هذا ما يفسر، كعامل أول، الهبوط المروع الذي حدث في البورصة المصرية، خلال الساعة الأولى للتداول أمس، التي فقد فيها مؤشر هيرمس القياسي 11% نقطة، وتم خلالها وقف التداول على أكثر من ثلاثين سهماً، لتجاوزها نسب الهبوط المسموح بها، ثم إيقاف التداول كله لمدة نصف ساعة، ليعود التداول في الواحدة وعشر دقائق، وسط ذهول المتعاملين، الذين كان بعضهم قد تظاهر في الشارع أمام مبنى البورصة في شارع الشريفين (يوجد به مبنى الإذاعة المصرية القديم)، مطالبين بإقالة ماجد شوقي رئيس البورصة، لأنه، من وجهة نظرهم، ليس أهلاً لإدارتها، والتعامل مع أزماتها، بل وذهب بعضهم إلى حد المطالبة بمحاسبة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، وهاني سري الدين رئيس هيئة سوق المال، لأنهم سافروا خارج البلاد، وهم يعرفون أن السوق «واقع».

وقد نزلت إلى الشارع مندوبة «الشرق الأوسط» ووقفت وسط المتظاهرين لتستطلع آراءهم، فوجدت عجباً، بعضهم اعتبرها مؤامرة من الغرب على الأسواق العربية، بعد مقاطعة المسلمين لبضائع الدنمارك، وآخرون قالوا إن المؤامرة بدأت من الكبار الذين كانوا قد ضغطوا في وقت سابق حتى أجازت البورصة العمل بنظام «سيم داي تريدنج»، وآخرون منهم محمد قنديل تاجر كبير في الشواربي قال إننا لن نبيع أسهمنا، وأن الجمهور لم يعد غبياً، كما يتصور من يريدون التلاعب به، وأيده آخر بالقول إن اليهودي سورس، الذي أضر ببورصات آسيا عام 1997 وسبب تراجع البورصة المصرية، يجب أن يعلم أننا فهمنا اللعبة. بينما أشار أحمد الحريري (طبيب) إلى اعتقاده بأن المستثمرين العرب الذين خسروا كثيراً في دبي والكويت والسعودية لعبوا دوراً في هبوط البورصة المصرية أمس، لأنهم حاولوا تعويض خسائرهم بالبيع لتغطية مراكزهم المكشوفة.

لكن الأكثر إثارة أن السوق عاد إلى التماسك بشكل لافت بعد عودة تشغيل التداول، بل وارتفع منذ اللحظة الأولى بطريقة لافتة، مما استدعى بعض الجمهور إلى إطلاق اشاعة أن قيادات الدولة تدخلت وأمرت الصناديق بالشراء لمنع الانهيار حفاظا على سمعة السوق، لكن خبراء، مثل أشرف سامي نجيب والسمسار علاء رمزي قالوا، المشاهد أن موجة شراء قوية من المؤسسات عمت السوق بعد عودة التداول بالفعل، وأشاروا إلى أن سهماً مثل سهم المصرية للاتصالات كان قد هبط إلى 12.5، لكن جرت عليه معاملات في نهاية الجلسة عند 16.70، والعز لحديد التسليح هبط إلى 52.25 جنيه، ووصل إلى 77 جنيهاً آخر الجلسة وارتفع سهم التجاري الدولي إلى 70 جنيهاً بعد أن كان قد انهار إلى 59 جنيها، والنساجون الشرقيون إلى 78 بعد 60 جنيها وهكذا.

واعتبر الدكتور بهاء حلمي، الخبير المصرفي المعروف، أن تبادل التأثير والتأثر بين البورصة المصرية وبورصات الخليج، هو التفسير الأكثر إقناعا لما حدث، مشيراً إلى أن مصريين كثيرين يستثمرون هم أيضاً هناك، ورأسمال الخليجي السعودي له تأثير واضح هنا، خاصة بعد الفورة النفطية، لكن أشرف سامي نجيب يرى أن العامل الداخلي في مصر هو الأساس.

Like 0 Tweet Share

بريـد طبـاعة